

وجوب الحج وان وجوبه مراد بقوله تعالى والله على الناس حج البيت  
من استطاع اليه سبيلا وانه اراد بهذا اللفظ وجوب حج البيت  
الذي بمكة وكذلك قوله تعالى شهر رمضان وقوله تعالى واقموا  
الصلوة واتوا الزكوة ونحو ذلك فاذا سمع هذا اللفظ علم قطعاً انه  
اريد به هذا المعنى كما علم ان هذا المعنى قصده الرسول واداره  
فكلاهما معلوم قطعاً فلوقال قائل انا اوجب الحج وصيام شهر  
رمضان فان ذلك منقول بالتواتر اقول صيام رمضان المراد  
به موالة ثلاثين رجلاً وحج البيت المراد به حج بيت العلم  
والحكمة والمراد به صلوة الجمعة كان هذا معلوم الفساد بالاضطرار  
وايضاً فاذا عرف ما اراد باللفظ ابتداءً من لم يعرف معناه  
فطلب معرفة معناه ففسله بالمعنى المعلوم للنقول عن الرسول  
واذا سمع اللفظ ذكره ما امر الله تعالى به وما اخبر به فيذكره  
ما اوجب الله تعالى عليه وما اخبر الله تعالى به ليفعل هذا  
ويصدق بهذا ونحن لانكر ان بعض الناس قد يتوقف فهم  
لبعض اللفظ على ما ذكره من المقدمات الظنية لكن المنكر  
دعواه العموم والغلبة فان غالب آيات القرآن في حق غالب الناس  
لا يتوقف على عشر مقدمات ظنية كما ذكره بل هي من اخصر  
المهتات وان قدر ان بعض النيات يتوقف على هذا في حق بعض  
الناس فذلك لقوة جملة ويجده عن معرفة الرسول وهذا

حج

جاء به لكن يكون حديث عهد بالسلام او قد نشأ ببادية بعيدة  
عن دار العلم واليمان فانه قد لا يعرف ان الله تعالى قد اوجب  
الحج والصيام والصلوة ولا حرم الخمر فلا يعلم هذا حكماً في حق  
غالب المسلمين كذلك اذا قدر ان بعض الناس لم يحصل له علم  
بمعنى بعض النيات لتوقف ذلك على ادلة ظنية في حقه لم يلزم  
ان لا يحصل العلم بها وبغالب القران لغيره وان قدر انه لم يحصل  
لم يجز ان يقال ان العلم بالمراد غير ممكن كما قال هذا القائل  
ان شيئاً من الادلة اللغوية لا يمكن ان يكون قطعياً فلو كان  
القطع عن شيء من اللفاظ وهذا الشد فساداً من ان يقال  
ان شيئاً من الادلة العقلية لا يمكن ان يكون قطعياً لان العلم  
بمراد المتكلم ظهر وانشر وليس المراد بكون الدليل العقلي والسمعي  
قطعياً الا لونه يدل على مراد المتكلم ثم للتكلم ان كان من يعلم ان  
مراده حق وانهم معصومون من الكذب عما وخطأ فيما يبلغونه  
ويخبرون به عن الله وهم قد اخبروا عن الله بهذا المعنى الذي  
اراده فينبغي نفي قطع بان هذا حق في نفس الامر واما ان لم يكن  
التكلم كذلك بل يجوز عليه الخطأ فانا نقطع بمراده لا لكونه صواباً  
وحقاً وايضاً فالادلة السبعة تدل بطريقتين تارة تدل بحجج  
الجبر فان ما اخبر به الصادق المصدوق لا يكون الحق وتارة  
يكون قد بين الادلة العقلية التي تدل على ما اخبر به او على

Copyrighted Saudi University